

طرح دفتر الشروط لتراخيص «الحزمة العريضة» للاستشارات

الهيئة المنظمة للاتصالات تصدر ثلاثة مشاريع أنظمة

المنطقية، علماً أن الهيئة سوف تمنع شركة «لبيان تيليكوم» رخصة لتكون بدورها رائفة لتقديم خدمات رقمية عالية سريعة لخدمات الوصول (خدمات الحزمة العريضة الوطنية)». وقال: «إنه في ظل وجود «الحزمة العريضة»، يستطيع الناس تحسين معيشتهم وخفض تكاليفها لأن شبكة الانترنت حلت مكان وسائل التواصل التقليدية التي يعتمد عليها المواطنين حينئما توافرت لهم من أجل إتمام معاملاتهم لجهة تميزها بدينامية وأبعد متعددة، ودمجها وسائل الإعلام المتعددة في وسيلة واحدة».

أضاف: «كما تسمح «الحزمة العريضة» لاستخدامها بإرسال ما يتعدى الرسائل النصية القصيرة، إذ أنها تتيح تبادلاً سريعاً لمكالمات كبيرة من المعلومات وردود الفعل والنصوص ووصول المتصفحات والصور والرسوم البيانية والصوت والرسائل الآتية».

ولفت عيد إلى «أن هذا النظام يضع شروطاً لانتقال الملكية، وعملية المعلومات، وتتجدد التراخيص، إضافة إلى الرسوم المحددة بثلاثة أنواع، هي: رسم تقديم طلب التراخيص لدى الهيئة، ورسم إصدار التراخيص، ورسم سنوي إداري لتجديد الرخصة والأمور التي تعود إلى تنظيم الهيئة عملها».

وتناول ما طرحته الهيئة أخيراً للاستشارات العامة، فقال إنها «وضعت دفتراً بالشروط الفنية لتاحية شروط التغطية الجغرافية الدنيا على عدة سنوات كما ويشأن الشبكة الأساسية وشبكة ربط المناطق، وضفت مواصفات فنية للتغطية ووسائل اتصال لها بمقاطع محددة Interface». وهذا ما سوف يوفر خدمات الحزمة العريضة في كل المناطق اللبنانية بطريقة تنافسية، بما يتتيح هذا الخيار لجميع المستخدمين، ويسمم في التنمية المتواقة».

والتراخيص الخاصة بالترددات، وهذا عمل أساسي لتنظيم قطاع الاتصالات، لأن القدرة على تنظيم القطاع تتطلب بإصدار تراخيص تحدد الحقوق والواجبات، وبفتح القطاع أمام المنافسة، وهذا عمل تطبيقي لأحكام قانون الاتصالات».

وأشار إلى «أن نظام التراخيص يحدد أنواع التراخيص التي سوف تصدرها الهيئة، وهي تشمل التراخيص الفردية، والتراخيص الفنية مع ترددات، وهو يتضمن الفئوية من دون ترددات، وهو يتضمن جدولًا يحدد أنواع الخدمات ونوع التراخيص التي تستوجبها، إضافة إلى الشروط، ذلك أن لـ«الترخيص الفردية» دفتر شروط باعتبارها تمنع بمزيدة عنانية، وعددتها محدود، فيما تمنع التراخيص الفنية مع ترددات أو بدونها من دون مزاد، وهي غير محصورة بعدد معين ضمن الحيز المتوافر».

أعلنت «الهيئة المنظمة للاتصالات» أن مجلس إدارتها أقر المسودة النهائية لثلاثة مشاريع أنظمة رئيسية، هي: «نظام التراخيص المنوحة لمقدمي الخدمات»، «نظام رسوم تراخيص الترددات والتراخيص الفنية»، «نظام تراخيص وإدارة حيز الترددات اللاسلكية»، على أن تصبح هذه الأنظمة نافذة بعد استشارة مجلس شورى الدولة وفور نشرها في الجريدة الرسمية.

وأعلنت الهيئة المنظمة أنها طرحت للاستشارات العامة دفتر الشروط الفنية لـ«تراخيص الحزمة العريضة والنقل الوطنية»، إلى جانب خطة التراخيص للحزمة العريضة.

وتعقيباً على هذه التطورات، أعلن عضو مجلس الإدارة ورئيس «وحدة السوق والمنافسة»، المفوض باتريك عيد، أن «من صميم مسؤوليات الهيئة أن تمنع التراخيص لمقدمي الخدمات